

أرضية الملتقى الخامس المغربي - الإسباني للحكامة الترابية

حول موضوع

مداخل الإصلاح الإداري بمناطق الجوار " المغرب وإسبانيا"

الطرق المتقاطعة

إذا كانت أزمة الإدارة تطرح مشروعيتها، فإن القيام بإصلاحات جوهرية يعيد لها مشروعيتها.

وإذا كان مفهوم الإصلاح قد تغير في السنوات الأخيرة، إذ لم تعتبر هذه الإصلاحات فقط أداة لتطبيق السياسات الحكومية سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الترابي، فهي أيضا دعامة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فإن الإصلاح الإداري يتمثل في إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية على وسائل اشتغال الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي يجب أن تنبثق عنه لا محالة تحولات على صعيد الإدارة. ومن هذا المنطلق فإن الإصلاح الإداري يكتسي مظهرين اثنين:

مظهر استراتيجي شامل يهدف إلى وضع الوسائل الكفيلة بتكييف الإدارة مع التحولات التي يشهدها المجتمع، ومظهر قطاعي وهو يوجد في حالة ما إذا كان التغيير محدثا من طرف الإدارة في إطار مسلسل التكيف الذاتي الذي ينطلق من الجهاز الإداري نفسه. وانطلاقا من هذا فإن الإصلاح الإداري ك مجال للمسؤولية المشتركة، يستدعي من السلطة السياسية حصر الاستراتيجيات، وتأمين عمليات دفع الإدارة للإصلاح وتنشيط المسلسل الذي يشرع في تنفيذه بهذا الخصوص.

وهكذا نجد أنه على المستوى التقني والقطاعي، تشرع الإدارات المعنية في برامج التحديث تتبلور حول محاور محددة من طرف السلطة السياسية.

بيد أن هذه الإدارات، أفقية كانت أم عمودية، لها الخيار في أن تضع بشكل مستمر، عمليات للضبط الذاتي بهدف تحسين سير مصالحها.

واستنادا لمضامين الخطاب الملكي السامي، الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية 14 أكتوبر 2017، حيث وضع جلالته بشكل واضح اختلالات الإدارة العمومية المغربية حينما قال " إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين. وعلى سبيل المثال، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد، باستثناء مركز أو اثنين، مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية

وهو ما ينعكس سلبا على المناطق، التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص، وأحيانا من انعدامه، ومن تدني مردودية القطاع العام، مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين

فالمناطق التي تفتقر لمعظم المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وفرص الشغل، تطرح صعوبات أكبر، وتحتاج إلى المزيد من تضافر الجهود، لتدارك التأخير والخصاص، لإلحاقها بركب التنمية.

وفي المقابل، فإن الجهات التي تعرف نشاطا مكثفا للقطاع الخاص، كالدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة، تعيش على وقع حركية اقتصادية قوية، توفر الثروة وفرص الشغل.

وانطلاقا مما طرحه الخطاب الملكي يمكن أن نتساءل كلما تعلق الأمر بإصلاح إداري، عن ماهية المجالات الاستراتيجية التي تستوجب التغيير، والتي تكون نتائجها كفيلة بخلق دينامية شاملة تستهدف تحسين سير الإدارة؟ إن تساؤلا كهذا لا ينبثق فقط من هاجس ذي طابع منهجي، بل يترجم في الواقع الوضع القلق الذي يتواجد فيه حاملو لواء الإصلاح، حيث يمكن طرح مجموعة من الأسئلة من قبيل: من أين يمكن إمساك الإدارة؟ كيف يمكن الإحاطة بمشاكلها؟ ما هي العلاجات الضرورية من أجل أن تسير التحولات الجديدة؟ ماهي المظاهر الأكثر تجليا ليس فقط بالتأثيرات الدائمة التي تحدثها، ولكن أيضا بموقعها المركزي في سير الإدارة؟ كيف يمكن التغلب على ضعف الإدارة العمومية؟

ونظرا لمجموعة من القواسم المشتركة التي تجمع كل من المغرب وإسبانيا على مستوى التدبير الإداري، ونظر للتحديات المشتركة ما بين البلدين، التي تتطلب منهما تحسين إدارتهما سواء المركزية أو الترابية وتبادل التجارب ما بين البلدين، ونظرا لراهنية هذا الموضوع انطلاقا من ورش الإصلاح الإداري الذي أطلقته الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

فإن ماستر الحكامة وسياسات الجماعات الترابية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بتعاون مع الوزارة المنتدبة لدى السيد رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية و بلدية مالقا والجامعة الأندلسية، وجامعة عبد المالك السعدي وجامعة مالقا والمجلس الإقليمي لتطوان

ينظمون الملتقى الخامس للحكامة الترابية وذلك حول موضوع "مداخل الإصلاح الإداري بمناطق الجوار" المغرب وإسبانيا" الطرق المتقاطعة.

وذلك أيام 9-10 ماي 2018 بكلية الحقوق بتطوان.

المحاور المقترحة:

الجهوية المتقدمة وتقوية الإدارة الترابية؛ محور مراكز الاستثمار الجهوية

اللاتمركز والجهوية المتقدمة

محور المقتررب التدبيري؛

محور المقتررب التنظيمي؛

محور المقتررب الرقمي؛

محور المقتررب الأخلاقي؛

محور الموارد البشرية.